المصطلحية العربية المعاصرة (*)
(التباين المنهجي واشكالية التوحيد)

جواد حسني عبد الرحيم سماعنه
مكتب تنسيق التعريب الرباط

المصطلحية وعلم المصطلح :

ليست المصطلحية مجموعة المصطلحات وحدها وإن كانت تعبّر عنها، ولا هي كذلك علم المصطلح ذاته، وإن كانت جزءا منه. فالمصطلحية تستثمر الأولى (أي مجموعة المصطلحات)، ترفدها وتنبثق عنها، كما تصبّ في مجرى الثاني (أي علم المصطلح) فتسمه بميسمها الاصطلاحي، فتكون بذلك كمن يعطي شرعية أبوة هذا العلم. ان المصطلحية بهذا التشبيه لتعتبر الجانب المُستثمَر من علم المصطلح والمتحقّق بقوانين هذا العلم ومبادئه.

فإذا كانت المصطلحية Terminographie هي الجانب التطبيقي المعني بقوائم المصطلحات ومعاجمها المتخصصة ووحداتها المصطلحية وضعا واستقراء ووصفا، فإن علم المصطلح Terminologie هو الأساس المنظّر للمصطلحية ومؤسس قوانينها ومبادئها. فبين علم المصطلح ومصطلحية العلم فرق ما بين المعجمية lexicologie وعلم المعجم، أو ما بين الأدبية وعلم الأدب في الدراسات النقدية المعاصرة[1].

هذا ولكل لغة مصطلحيتها الخاصة، أي مجموعة القوانين والمبادىء والقواعد والنظريات التي تتحكم في أجهزة حقولها المصطلحية تنظيرا وتطبيقا. كما أن كل مصطلحية من هاتيك المصطلحيات ترتبط زماناً بتاريخها الخاص ومكاناً بمصطلحيات اللغات المتداخلة معها لدواع متعددة.

هكذا تبدو المصطلحية العربية، ولا نجرؤ أن نقول علم المصطلح العربي كما يحلو للبعض أن يسميها، ممتدة في الزمان والمكان. فخصوصيتها تنبع من تراثها، وفلسفتها ترتكز على قوانين علم المصطلح العام، وعلى مبادىء المصطلحيات الأخرى.

من هنا اذن، سنكون مضطرين لتركيز هذا المبدأ بالعودة الموجزة إلى تراثية المصطلحية العربية كضرورة بحثية ومستند علمي في آن.

المصطلحية في التراث العربي :

لقد بدأت المصطلحية العربية قديما فكرة محورُها الصراع بين فريقين، أحدهما يرى إلى اللغة بأنها توفيق ووحي والهام، والآخر يفسرها بالاصطلاح. وكان من الطبيعي أن تتسع هذه الفكرة مع كثرة الاقتراض اللفظي بدواعسي الجوار

(*) بحث ألقي في اللقاء المغاربي الأول المنعقد بكلية الآداب بمكناس (المملكة المغربية) في الفترة 27-28 يناير/كانون الثاني 1993.

والاحتكاك الأممّي. وقد ترتب على هذا، مواجهة العلماء العرب للمصطلحات والألفاظ الجديدة بوضع المبادىء والقواعد سعيا إلى احتواء هذا الجديد المصطلحي الغريب وادماجه في متن المعجم العربي العام. ومن هذه القواعد التي سنّها العرب اللجوء إلى المستعمل في المتن اللغوي ليشتق منه (الاشتقاق)، أو ليقاس عليه (القياس) أو ليتجوّز منه (المجاز) أو لينحت منه (النحت)... إلى أن يضطرهم فقر الوسيلة إلى اللجوء للاقتراض من لغة أخرى. وقد سنّوا كذلك قواعد لهذا الاقتراض، كأن تترجم اللفظة بدلالتها العلمية، أو تعرّب تعريبا لفظيا ولكن حسب أوزان العربية المعروفة، أو تدخل أخيرا بلفظها الأصلي، دخيلا.

وقد يسمح الموقف هنا بعرض طريقة أحد أئمة علماء العرب قديما، في وضع المصطلحات، وهو الشيخ الرئيس بن سينا (370-428هـ) للتدليل على الحذر الشديد الذي كان العرب يتوخونه في إطار الوضع المصطلحي، يقول ابن سينا : ان الأمراض ليصطلح على أسمائها ومعانيها اما من الأعضاء الحاملة لها (كذات الرئة)، وأما من أعراضها (كالصرع)، واما من أسبابها كقولهم (مرض سوداوي)، واما من التشبيه كقولهم (داء الأسد) و(داء الفيل)، واما بالنسبة إلى أول من يذكر أنه عرض له كقولهم (قرحة طيلانية) منسوبة إلى رجل يقال له طيلان، وأما منسوبا إلى بلدة يكثر حدوث هذا المرض فيها كقولهم (القروح البلخية)، واما منسوبا إلى من كان مشهورا بالانجاع في معالجتها (كالقرحة السيرونية)، واما من جواهرها وذواتها (كالحمى والورم)[2]. وقد أردنا بإيراد هذه الفقرة التدليل على المدى الرائع الذي وصل إليه الفكر العربي سابقا في الوضع المصطلحي. بل إن ما قاله د. شوقي ضيف ليزيد الصورة اشراقا، يقول ضيف : يبدو أن العرب كانت متفقة على حدّ أدنى من مبادىء المصطلحية فجاءت مصطلحاتهم موحدة في إطارها العام بين مختلف مستعمليها. ونظرة على كتاب (العشر مقالات في العين) لحنين بن اسحق (194-264هـ) ثم نظرة أخرى على كتب من تبعه كالخوارزمي في (مفاتيح العلوم) وابن سينا في (القانون في الطب) وابن البيطار في (الجامع لمفردات الأدوية والأغذية) على مراحلهم الزمنية المتفاوتة لتؤكد مدى التزام هؤلاء بمصطلحات حنين بن اسحق. ويرى الدكتور شوقي ضيف أن المصطلحات كانت موحدة في علم الطب، فمصطلحات كتاب القانون لابن سينا تجدها بذاتها عند مهذب الدين الدخوار وابن القف المشقيين... وعند ابن رضوان وابن النفيس المصريين، وعند ابن رشد وابن زهر الأندلسيين[3].

بيد أن الأمر لم يكن دائما بهذه الأريحية، فبين مترجم أعجمي هزيل الثقافة عربيا، وآخر صناع أو طبيب أو صيدلاني لا يهمه الا المصطلح العلمي كيفما كان عربيا أو أعجميا... بين هذا وذاك كثرت الألفاظ المعرّبة والمصطلحات الدخيلة. وقد طغى هذا المعرّب حتى في كتب من نعتزّ بهم كابن سينا والخوارزمي. وفي دراسة احصائية قام بها الدكتور محمد حسن عبد العزيز حول المعرّب في الفصول الخمسة الأولى فقط من كتاب القانون لابن سينا، تبينن له أنّ ما نسبته 26% هي مصطلحات عربية والباقي أعجمية[4].

توضح هذه الاحصائية اشكالية من أكثر الاشكاليات تأريقا للمصطلحيين العرب قديما، ألا وهي طغيان المصطلح الأعجمي معربا كان أم دخيلا. وفي هذا يقول الأستاذ أحمد محمد شاكر في مقدمة المعرب للجواليقي : (ولكنهم لم يرسموا الحدود الدقيقة، والقواعد الواضحة في التعريب، ونقل الكلمات الأعجمية إلى العربية، فيما علمنا، أو لعلّ

بعضهم فعل ولم يصل إلينا، فيما فقد من آثارهم بعوادي الزمن واحداث الدهر[5]. وهو يلتقي هنا مع آراء الكثير من العلماء العرب الأقدمين كابن جنّي في نصّه على أن العرب كانت تتلاعب بالألفاظ الأعجمية حتى لم تكن لتقرها على حال[6].

وللمحدثين في عصرنا مآخذ عديدة على المصطلحية العربية القديمة، بيد أنهم يجمعون على أنها كانت وفت بالمتطلبات العلمية والحضارية المناسبة لعصرهم، سواء أكان الوضع تأصيلا أم تعريبا.

المصطلحية العربية المعاصرة

مصطلحية القرن التاسع عشر :

ترجع بوادر المصطلحية العربية المعاصرة إلى بعض علماء الاختصاص في نهايات القرن التاسع عشر، في مصر خاصة، ذلك أن النهضة التي شهدتها مصر في عهد محمد علي كانت قد أدت إلى إذكاء نار الغيرة لدى عدد من أساتذة هذه الفترة لإحياء دور اللغة العربية في التدريس الجامعي. ومن أشهر من عرف بوضع المصطلحات والتأليف العلمي والترجمة إلى العربية في هذه الفترة الأساتذة محمد علي البقلي وكان من أشهر الجراحين حيث ألف كتبا في الجراحة بالعربية، ومحمد الشافعي الذي ألف في الأمراض الباطنية، ومحمد ندى الذي ألف في الزراعة والنبات والحيوان والجيولوجيا والكيماء والطبيعية، ومحمد عمر التونسي الذي ألف (معجم الشذور الذهبية في الألفاظ الطبية).

ثم جاء رعيل آخر في نهايات القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كان أكثرهم شهرة أحمد فارس الشدياق ورفاعة الطهطاوي وابراهيم اليازجي وجرجي زيدان حيث كانت لهؤلاء جهود قيمة في البحث المصطلحي خاصة.

بيد أن هذه الفترة، وعلى أهميتها في إرساء معالم المصطلحية الأولى، لم تكن لتقنع الكثير من المحدثين. يقول الدكتور محمد شرف وهو من أئمة المصطلحيين في الربع الأول من هذا القرن، وصاحب أشهر معجم في الطب، يقول : إن أسلوب هؤلاء (أي مصطلحيي القرن 19) كان يختلف من شخص إلى آخر، وان طرق الوضع المصطلحي لم تكن قويمة ولا تتفق في شيء مع قوام العربية. ومن الأمثلة التي ساقها من أحد المعاجم الفرنسية العربية المنسوبة إلى تلك الفترة، مصطلح (لوزيت) مقابلا لـ : Amygdolitis و(شريانيت) مقابلا لـ : Arteritis وقد أخذ شرف على المصطلحين المذكورين أن اللاحقة في كليهما عربت تعريبا (لفظيا) دون مبرر، وكان على واضع هذا المعجم أن يعرّبهما بالتهاب اللوزتين والالتهاب الشرياني على التوالي، لأن اللاحقة فيهما تدل مباشرة على معنى الالتهاب. وقد عرّبهما الدكتور شرف بهذين المقترحين في معجمه الطبي الشهير[7]. وهكذا نعرفهما جميعا الآن.

المصطلحية العربية في القرن العشرين :

إذا كانت المصطلحية في التراث العربي قد اقترنت بالمعرّب كإشكالية حادة، وبالترجمة في القرن التاسع عشر في محاولة عاجلة لاحياء دور العربية ازاء استعمار جثم على صدر الأمة العربية قرونا عديدة... فإن المصطلحية في القرن العشرين قد اقترنت بمقولات أوسع، منها :

أولا : ضرورة استكمال التحرر الوطني بالاستقلال فكريا، ومجابهة التبعية في مختلف أشكالها. هكذا يمكن ربط المصطلحية بمفهوم التعريب ليس بالمنطق التراثي الذي تحدثنا عنه، ولكن بالمنطق الحضاري والاجتماعي والمعرفي والأيديولوجي الذي يتضمنه.

ثانيا : ضرورة دمج الذات العربية في الاطار الأممي العالمي، وعدم التقوقع الاقليمي. وهذا يعني ضرورة التواصل مع الثقافات العالمية الأخرى واللحاق بالركب الحضاري العالمي سعيا إلى نقل العلوم الحديثة بل والمشاركة في تطويرها والابداع فيها، استكمالا لتحقيق الذات علميا وحضاريا.

ثالثا : تحقيق الوحدة السياسية والثقافية العربية الشاملة عبر توحيد الفكر العربي.

وترتكز المصطلحية العربية في القرن العشرين على تلك الجهود الفردية والجماعية في تشابكها وتداخلها، وفي اخفاقاتها ونجاحاتها وفي سعيها الدؤوب إلى تحقيق الحد الأدنى من الطموح الجماعي في مجال المصطلحية العربية الموحدة.

ولقد كان النشاط المصطلحي ولا يزال غزيرا تنظيرا وتطبيقا في عدد من الأقطار العربية كمصر وسوريا والعراق والأردن حيث تؤوي هذه الدول المجامع اللغوية الأربعة الموجودة الآن في الوطن العربي. هذا إضافة إلى جهود مؤسسات العمل العربي المشترك وبعض المؤسسات العلمية الخاصة، وجهود عدد من علماء الأمة النابغين في الميدان المصطلحي.

وكان من الطبيعي أن يتمخّض عن هذه الجهود المتعددة نشاط مصطلحي من نوع خاص مصحوبا بجملة من الاشكاليات المصطلحية لعل أهمها هو الصراع بين العلميين واللغويين : فالعلميون، فيما أخذتهم الرهبة من تزايد الاكتشافات العلمية وتفجر العلوم، يحاولون الاسراع في التعريب، بكسر القيود اللغوية أو انتهاك بعضها، واللغويون يتشددون في التمسك بهذه القواعد حفاظا على اللغة من الانحراف. وقد نتج عن هذه المقاربة المصطلحية لكلا الفريقين تباين منهجي كبير. ففيما يطالب العلميون باللجوء إلى التعريب اللفظي مباشرة، واعتباره مبدأ أساسيا في الوضع المصطلحي، نجد اللغويين يضعون (التعريب) في الدرجة الأخيرة من سلّم القواعد المعمول بها اصطلاحيا.

ومن بين الرواد المصطلحيين الذين دافعوا عن التعريب اللفظي في المجال العلمي الأمير مصطفى الشهابي رئيس المجمع العلمي العربي بدمشق سابقا. وكان الشهابي يرى أن لا خطورة على اللغة من تعريب الألفاظ والمصطلحات الأجنبية تعريبا لفظيا. ومن روّاد هذا الاتجاه أيضا يعقوب صروف ومحمد على الدسوقي ومحمد كامل حسين وعبد القادر المغربي ويوسف توني وأحمد شفيق الخطيب وهم جميعا أعضاء علميون في مجمع القاهرة.

ومن العلميين من غالى في التعريب اللفظي ونادى بعدم العودة إلى كتب التراث لاستقراء مصطلحاتها، لأن مصطلحات كتب التراث بادعاء هذا الفريق كانت لتصورات ومفاهيم سابقة ولم تعد لتناسب علوم القرن العشرين(*).

بينما نرى في الجانب الآخر، التشدد المطلق لبعض اللغويين المعاصرين في رفضهم لمبدأ التعريب اللفظي، بل وقد دعا إلى البحث في كتب التراث وحدها عن مصطلحات لمفاهيم العصر، واللجوء إلى قواعد المصطلح العربية القديمة... كالشيخ أحمد الاسكندري الذي اصطلح على الأكسجين بالمصدىء والهيدروجين بالمميه والآزوت بالمخصب وهكذا.

ومع أن مجمع القاهرة قد سنّ مجموعة من القواعد في مجال التعريب اللفظي، وأصدر جملة من القرارات حول مبادىء تعريب الألفاظ الأجنبية، فإن عددا كبيرا من مصطلحيي الوطن العربي، أفرادا

ومؤسسات، لم يلتزم بها، وهو السبب الذي عقد الأمر أكثر وزاد من الطين بله كما يقولون. وقد وصف أحد أئمة رواد المصطلحية الحديثة هذا الوضع بأنه أقرب إلى الذوق الفردي منه إلى مبادىء العلم وقواعده. وكان من النتائج السلبية لهذا الذوق الاختلاف المنهجي بين المصطلحيين العرب حتى في أخص القضايا المصطلحية، كقواعد الاشتقاق التي قنّنها العرب سابقا، واستكملها مجمع القاهرة في هذا القرن. فهل نستغرب اذن عندما نقرأ مقابلين اثنين لمصطلح مثل laboratory وهما مخبر ومختبر إن لم يكن أكثر ؟ وقالوا كذلك مثقب ومثقاب وثقّابة للمصطلح الانجليزي drill أو أية آلة تقوم بعملية الثقب آليا أو بواسطة شخص ما.

ومن بين القضايا المصطلحية الأخرى التي تعكس تباينا منهجيا في المصطلحية العربية حديثا موضوع النحت والتركيب وعلاقة هذا الموضوع بموضوع أشمل وأعوص وهو اللواحق بقسميها السوابق prefixes واللواحق suffixes. وقد لجأ المصطلحيون العلميون المحدثون إلى التعامل مع هذه الموضوعات بمنطق المصطلحية الأجنبية دون تبرير مرض، أو اعتبار لخاصية الاشتقاق التي تتميز بها العربية عن سواها. فقد عربوا السابقة — sub (بشبه) فقالوا في subalpine شبه ألبي، ومنهم من عربها بزيادة (آني) فقال الباني. كما عربوا السابقة non بغير وبلا. وعربوا اللاحقة Scope — على وزن (مفعال) وعربوها على وزن (مفعل)، فقالوا في Microscope مجهار ومجهر. وعربوا اللاحقة able بالمضارع المبني للمجهول مرة، وبإضافة كلمة مفسّرة إلى المصطلح مرة ثانية، واعتباره صفة مفتوحة الحرف الأول مرة ثالثة فقالوا في potable (يشرب)، وقالوا (قابل للشرب)، وقالوا (شروب).

وتباينت مفاهيم المحدثين كذلك في المصطلح النعت فقالوا (ملتف) و(ملفوف) و(ملفّف) إزاء المصطلح الأجنبي الواحد.. وقالوا في الجمع (حموض) و(أحماض) و(حوامض)... وقالوا في المصدر (جذب) و(انجذاب) و(تجاذب)... وقالوا في الفعل المعتدي دمج وأدمج ودمجّ. واختلفوا كذلك في رسم حروف العلة الأجنبية عند نقلها إلى العربية، فنقلوا الحرف (A) مرة فتحة وأخرى ألفا، فقالوا (كاتالوج) و(كتلوج) catalogue. ومغنطيس ومغناطيس وميكرو ومكرو.

كما اختلفوا حول المسميات الأساسية لعلم المصطلح والمصطلحية، فخلطوا بين التقييس Standardization والتنميط Normalisation والتوحيد Unification. فلم يفرقوا بينها، كما اعتادوا أن يخلطوا بين المعرّب، والمترجم والدخيل، وبين المولد والمحدث والأصيل في مجال المصطلحية العربية.

اشكاليات الاشتراك والترادف المصطلحي

إزاء هذا الوضع المتهافت كان لابدّ لعدد من المشكلات المصطلحية الأخرى أن تظهر، ولعل أهمها وأكثرها تعقيدا موضوع المشترك المصطلحي، وظاهرة الترادف المصطلحي. ويعني المشترك المصطلحي أن تشترك مجموعة من المصطلحات في التعبير عن معنى أو مفهوم أجنبي واحد. وان دلّ هذا فإنما يدل على عدم الدّقة أو تمكن المصطلحي من وضع المصطلح المحدد الدقيق للمفهوم المحدد الواحد. هذا وقد عرفت هذه الظاهرة الاشكالية حتى في التراث العربي القديم،وخاصة في الحقول العلمية. فلم يفرق العرب قديما مثلا بين الأرز والعرعر والسرو والصنوبر إذ أوردوا لها معنى واحدا. كما تساوى البط بالإوز عندهم، وتشابه القنّب بالكتان مع أن كلاً

منهما يعدّ فصيلة نباتية بذاته. وجعلوا اللوز والبندق نباتا واحدا مع أن الأول من الفصيلة الوردية والثاني من الفصيلة البلوطية[9].

إلا أن أمر هذه الظاهرة قد تفاقم خطره في العصر الحديث نظرا لكثرة المفاهيم الطارئة وعدم جاهزية المصطلحات الدالة عليها. فقد اصطلح المحدثون على المفردة (قناة) للتعبير عن أربعة مصطلحات أجنبية هي canal وduct وplume وaqueduct مع أن كلا من المصطلحات يعدّ مفهوما خاصا في مصادره الأجنبية الأصيلة. كما أطلقوا المصطلح (قوة) على المصطلحات power وenergy وforce مع أن الأول يعني (قدرة) والثاني (طاقة) والثالث (قوة).

أما قضية الترادف المصطلحي فقد كانت ولا تزال المشكلة الأشد تأريقا للفكر العربي برمته، إذا كان من الطبيعي أن يثير عدد من المشكلات التي تم التطرق إليها أثناء هذا العرض عددا من الاجتهادات للمصطلح الواحد، وهو ما يسمى بموضوع الترادف المصطلحي. ومازلنا نتفكه بجملة المقابلات العربية للمصطلح الأجنبي computer والتي فاقت الخمسة عشر، من ذلك : حسّابة، ومحسبة، وحاسب آلي، ونظامه، ورتّابة، وحاسب الكتروني، وحاسوب، وأوردیناتور، وكمبيوتر، وحاسبة، وعقل الكتروني إلى آخر هذه السلسلة.

ومع أن قضية الترادف اللفظي، أو المصطلحي كما هي في مجالنا، قضية مشتركة بين كل اللغات فإنه لا ينبغي أن تكون بهذا الحجم الكبير. ذلك أن النص العلمي يختلف عن نظيره الأدبي الذي يرحب بحقل المترادف اللفظي. والمصطلحية تعتبر كل مرادف من جملة المترادفات المصطلحية مصطلحا ثابتاً في سياقه الأجنبي، ومتميزا بمفهومه الخاص. ففي الانجليزية مثلا هناك مصطلح واحد يعبّر عن المفهوم الرياضي المتعلق بضربة الكرة من زاوية ما في لعبة كرة القدم، فيقولون corner-kick فيما ترد في المصطلحية العربية المعاصرة في أربعة معاجم وعلى سبيل المثال لا الحصر : ضربة ركينة، وركلة القرنة، وضربة القرنة، ورفعة كونر، وكورنر، وضربة زاوية... مع ما بين هذه المقابلات من تباين في المفهوم وبعد بعضها عن مفهوم المصطلح الأنجليزي.

ولقد أثارت قضية الترادف المصطلحي، إضافة إلى ما أثارته المشكلات الأخرى المطروحة في ثنايا هذا البحث، وضعا قلقا في وجه المصطلحية العربية، حين لم يعد التمييز بمستطاع بين ما هو مجد أو غير مجد في هذا الكمّ المصطلحي الهائل. كما كرّست هذه الاشكالية الترادفية وضعية مؤسفة، كان من أهم ملامحها :

- ادعاء البعض أن اللغة في وضعها الحالي قد عجزت عن أن تستوعب مفاهيم العلوم ومصطلحاتها المنمطة. وقد أدى هذا الادعاء بالبعض إلى التنكر للغته الأم والميل إلى اللغات الأخرى.
- عجز المصطلحية العربية عن تحقيق الوحدة الثقافية العربية وما يترتب على ذلك من تباين المناهج المدرسية والجامعية وتشرذم الفكر العربي في غياب المصطلح الموحد وبالتالي غياب الخطاب الموحد لهذا الفكر.

التوحيد المصطلحي واشكالياته :

وقد أدت هذه الآثار السيئة إلى الاجهار بضرورة معالجة الداء قبل استفحاله، هكذا وبتمهيد من أطراف عربية غيورة طرح الزعماء العرب في مؤتمر لهم عام 1961 بالدار البيضاء فكرة إنشاء

مكتب دائم لتنسيق التعريب وتوحيد المصطلح العربي يكون مقره الرباط، تحقيقا لرغبة جلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراه.

وكان لهذه البادرة الطيبة أن تحقق الكثير مما تطمح إليه الأجيال العربية المثقفة وعلماء الأمة لو أنها طبقت بمستوى القرار الرئاسي الذي جاء بها. هكذا قام مكتب تنسيق التعريب (التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) بعد انعقاد المؤتمر الأول للتعريب بالرباط سنة 1961، حيث وضعت له لائحة قانونية، ومنهجية للعمل ليسير بهديها. ويتجسد الهدف من تأسيس هذا المكتب في تنسيق جهود التعريب في شقي الوطن العربي مشرقه ومغربه، والقيام بتوحيد المصطلحات العربية. وقد سميت للمكتب لجنة استشارية من علماء الأمة الأخيار عنيت برسم سياسة العمل وفقا للخطوات التالية :

- جمع المصطلحات العربية المراد توحيدها، ووضعها بإزاء مقابلاتها الانجليزية والفرنسية.
- جمع المصطلحات الانجليزية والفرنسية المستخدمة في الحقل المراد توحيد مصطلحاته في قوائم ثنائية وبإزاء المقابلات العربية المحصل عليها في الوطن العربي.
- وضع المقابلات العربية للمصطلحات الأجنبية التي تفتقر إلى هذه المقابلات، ويتم هذا الوضع بالوسائل والقواعد التي نصت عليها قرارات مجامع اللغة العربية.
- عقد ندوة من متخصصي الحقل العلمي المذكور حيث يتم استدعاؤهم من مختلف الأقطار العربية، بصفاتهم العلمية، للنظر في مجموعة المصطلحات... والنظر كذلك في اختيار المقابل العربي الأنسب من بين مجموعة المقابلات (أي المرادفات) الموجودة إزاء المصطلح الأجنبي.
- عقد مؤتمر للتعريب يحضره وزراء التربية والتعليم العالي العرب أو من ينوب عنهم، إضافة إلى مشاركة لفيف من اللغويين والعلماء المختصين في الميدان قصد التوحيد. وبعد الاطلاع على المشروع من جديد يقوم المؤتمر بالمصادقة عليه رسميا وعلى جملة المعاجم المقدمة للنظر فيها، لتصبح نافذة وجاهزة للاستعمال العام في الوطن العربي.

ومنذ تأسيس المكتب، فقد تم توحيد أربعة وثلاثين معجما متخصصا في مجالات التعليم العام، والتعليم المهني والتقني، والتعليم الجامعي، ضمن ستة مؤتمرات للتعريب.

إلا أنه، ومع كل هذه الجهود، لم يستطيع مكتب تنسيق التعريب ولا مجامع اللغة العربية حسم المشكلات المشار إليها في هذا البحث، بما في ذلك مسألة توحيد المصطلح العربي، إذ لا يمكن فرض قرارات المجمع أو توصيات مؤتمرات التعريب على أحد. وإذ وجد المكتب أن الاشكالية المنهجية مازالت قائمة فقد تمت الدعوة، وذلك بالتنسيق مع المجامع العربية وعدد من المؤسسات المعنية إلى عقد ندوة لتوحيد المنهجيات العربية في الوضع المصطلحي. وقد عقدت الندوة فعلا بالرباط في الفترة (18-20) فبراير ـــ شباط 1981، وصدرت عنها وثيقة هامة جدا في مجال المنهجية المصطلحية، لخّصت وعدلت واستكملت، إلى حد ما المنهجيات المتعددة التي ظهرت في الوطن العربي ابتداء من مطلع هذا القرن.

ومع ذلك، فهل يمكن لأحد الادعاء بأن المصطلحية العربية قد اشتقت مجراها الصحيح، أو أن مشكلة التوحيد المصطلحي قد تم حسمها ؟ كلا... فقضية التوحيد المصطلحي مازالت قائمة، وما انفكت ترتبط باشكاليات خاصة وأخرى عامة. وقد دار جزء كبير من هذا البحث حول خصوصية هذه

المشكلات، أما عموميتها فيمكن إبراز أهم ملامحها في الأمور التالية :

- اكتفاء المصطلحيين العرب، أفرادا ومؤسسات، بما صدر عن مجمع القاهرة من قرارات محدودة حول المصطلحية. ونحن نتمنى أن تستكمل هذه المنهجية في إطار أوسع، من طرف المجامع العربية وفي ظل اتحادها العظيم.
- غياب الجانب المصطلحي التنظيري والتطبيقي في المراحل الجامعية بقسميها العلمي والأدبي، السبب الذي نتج عنه تخرج مختصين ولغويين يفتقرون إلى خلفية أساسية في المفاهيم المصطلحية. لهذا، فإن الاسراع في تأسيس أقسام خاصة بالمصطلحية في جامعات الوطن العربي لهو ضرورة تجب كل الضرورات، خاصة وأن عددا كبيرا من الجامعات الأوروبية قد نحى هذا المنحى.
- سيطرة اللغات الأجنبية في مراحل التعليم العلمي الجامعي، الأمر الذي يستدعي ضرورة الاسراع بتعريب المناهج العلمية الجامعية مقتدين في هذا الصدد بالتجربة السورية الرائدة مثالا، وعدم الانتظار إلى أن يتم وضع المصطلحات.
- غياب القرار السياسي النافذ للبدء في عملية التعريب والزام المؤسسات التعليمية باستعمال المصطلح الموحد.

تلكم هي إذن، بعض الاشكاليات المثارة في درب التعريب، والمتغلغلة في عروق المصطلحية العربية المعاصرة. وما لم تتضافر الجهود، وتخلص النوايا فإن أحدا لا يستطيع الأدعاء بأن أمتنا يمكن أن تلحق بالركب الحضاري، عاجلا، كما نأمل جميعا. وقد ظهر كذلك من خلال هذا العرض، أن المصطلحية وراء كل هذه الهموم التي تعيشها النخبة بوعي مطلق بها، وتعيشها العامة الجاهلة بسبات عميق.

الهوامش

(1) عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات (المقدمة)، ص 21-22.
(2) القانون لابن سينا — طبعة مصر، 1294هـ.
(3) شوقي ضيف، توحيد المصطلح العلمي في النقل والتعريب، مجلة المجمع. 452، ص 94.
(4) التعريب في القديم والحديث، دار الفكر العربي، مصر، ص 121.
(5) المعرب للجواليقي، أحمد محمد شاكر، ص 19.
(6) الخصائص.
(7) معجم انجليزي — عربي في العلوم الطبية والطبيعية، لمحمد شرف، المطبعة الأميرية، 1928م.
(8) محمد حسن عبد العزيز، التعريب في القديم والحديث، 221-222.
(9) الأمير مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية — ص 34-35.